

استئناف الحكم بحق المتهمين في اغتيال الحريري

● لاهيا - أعلنت المحكمة الخاصة بلبنان الأربعاء بدء مرحلة الاستئناف في الحكم الصادر في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005 والذي برأ ثلاثة متهمين وأدان واحدا.

وبعد ست سنوات، قضت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في 18 أغسطس 2020 بالسجن مدى الحياة بحق سليم عياش، الذي يشتهر بانتمائه إلى حزب الله، وأدين بالمشاركة في اغتيال رفيق الحريري. وبرأت ثلاثة متهمين آخرين ينتمون إلى الحزب المدعوم من إيران وكانوا يحاكمون غيابيا.

وشكلت نتيجة المحاكمة خيبة أمل كبيرة للبنانيين وخاصة لإنصار الحريري، ولاسيما أن البلد هو الذي تحمل تكلفتها المالية الباهظة.

وأشار مكتب المدعي الأربعة إلى أنه سيستأنف الحكم زاعما تضييق حكم غرفة الدرجة الأولى "أخطاء في القانون وفي الوقائع".

وأكد المدعي العام في البيان أن "هذا النوع من الأخطاء يبطل الحكم ويحول دون إحقاق العدالة". ولم يقدم تفاصيل بشأن الأخطاء المعنية.

وأعلنت المحكمة الخاصة بلبنان -والتي مقرها في لايدشندام قرب لاهيا- لاحقا أن دفاع عياش وكذلك الممثل القانوني للضحايا، قد استأنفا الحكم أيضا.

وصدر الحكم غيابيا إذ لم يتم تسليم أي من المشتبه بهم الأربعة إلى المحكمة الخاصة بلبنان، التي لم تحدد موعد جلسة الاستماع الأولى في مرحلة الاستئناف هذه.

ويسمح نظام المحكمة، الذي تم وضعه بعد صدور قرار من مجلس الأمن الدولي، لادارة الاستئناف "تأكيد أو نفي أو مراجعة الحكم أو العقوبة أو كليهما"، كما يجيز الشروع في قضية جديدة.

وكان رفيق الحريري رئيسا لوزراء لبنان قبل استقالته في أكتوبر 2004. وقُتل في فبراير 2005 عندما فجر انتحاري شاحنة مليئة بالمتفجرات أثناء مرور موكبه المزدحم. وخلف الاعتداء 22 قتيلا و226 جريحا.

حسابات سياسية تغذي التوترات الحدودية بين السودان وإثيوبيا

الخرطوم تتحدث عن «تصعيد خطير» بعد اختراق طائرة عسكرية إثيوبية أجواءها



مصير معلق على الحدود

على التراجع الاقتصادي والسياسي المستهجن لدى الشارع السوداني الثائر.

وفي عام 1902، تم إبرام اتفاق لترسيم الحدود بين بريطانيا، القوة الاستعمارية في السودان في ذلك الوقت، وإثيوبيا، لكن الترسيم بقي يفتقر إلى خطوط واضحة. وأجرى الجانبان محادثات حدودية نهاية العام الماضي.

وقال رئيس مفوضية الحدود (حكومية)، معاذ تقو، في تصريحات صحافية إن الجهود التي بُذلت مع إثيوبيا، عبر الحكومات والحقب المختلفة، لوضع حد نهائي لترسيم الحدود، لم يتم حسمها حتى الآن؛ بسبب الحجج والدعاوى الكثيرة التي تثيرها إثيوبيا، وبينها الموارد المالية والاختلافات الكثيرة حول الحدود، إلى جانب وضع العلامات منذ الاستعمار.

حسم المسألة، وأعلنت "قوى إعلان الحرية والتغيير" دعمها للجيش من أجل استعادة الأراضي السودانية شرق البلاد.

وقال عضو المجلس المركزي لـ"قوى إعلان الحرية والتغيير"، إبراهيم الشيخ، في تصريحات صحافية الخميس "نؤكد على أهمية حشد الدعم السياسي والمعنوي للقوات المسلحة، بعد تمكنها من استرداد هذه المناطق بنسبة 90 في المئة".

ووفق الكاتب والمحلل السياسي يوسف حمد، فإن "السلطة الانتقالية في السودان محاصرة بحماس ثوري يطالبها باستعادة وتحرير الأراضي المحتلة في الفشقة".

وأضاف "أي تحرك في هذا الاتجاه يكسبها (السلطة) التأييد ويعالج إخفاقات النظام السابق ويطغى

تعكس الاتهامات المتبادلة بين الخرطوم وأديس أبابا والاستعراضات العسكرية الجارية في المنطقة الحدودية، عملية شد حبال بين الطرفين، وسط مخاوف من أن تفجر صراعا مسلحا في المنطقة، وإن كان البعض يستبعد الوصول إلى مثل هذا السيناريو.

● الخرطوم - يسود التوتر العسكري المنطقة الحدودية بين السودان وإثيوبيا، وسط تحذيرات من نذر مواجهة بين الطرفين، في ظل إصرار كليهما على مواقفه وعدم رغبة كل منهما في التنازل للآخر والظهور في ثوب الطرف الأضعف. ويقول مراقبون إن ما يعزز المخاوف أكثر أن لكل منهما حساباته من خلف هذا التصعيد، فاديس أبابا التي تواجه أزمة داخلية مركبة وتعاني من استنزاف في أكثر من إقليم ومنطقة وأخرها في بني شنقول - جومز، حيث سجلت الأربعة منبحة راح ضحيتها العشرات، من صالحها تصعيد الموقف مع السودان في سياق محاولة لإعادة خلط الأوراق.

معاذ تقو

مماثلة إثيوبيا خلف
عدم حسم ملف ترسيم
الحدود

إثيوبيا بالامتناع عن "تكرار مثل هذه الأعمال العدائية"، محذرة من أن لها "انعكاسات خطيرة على مستقبل العلاقات بين البلدين".

وتأتي التحذيرات السودانية في أعقاب جولة ميدانية قام بها رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان رفقة رئيس هيئة الأركان بالجيش الفريق أول ركن محمد عثمان الحسين لقوات بلاده في ولاية القضارف المتاخمة للحدود مع إثيوبيا.

وفي بداية ديسمبر، اتهم السودان "القوات والمليشيات" الإثيوبية بنصب كمين للقوات السودانية على طول الحدود، ما أسفر عن مقتل أربعة جنود وإصابة أكثر من 20 عسكريا. ليعلن الجيش السوداني في 31 ديسمبر الماضي سيطرته على كامل المنطقة. واتهمت إثيوبيا الأسبوع الماضي الجيش السوداني "بتنظيم هجمات

الإصلاح السياسي عبارة فقدت سحرها في الأردن

حكومة بشر الخصاونة تحصل على ثقة مريحة في البرلمان

أحكام قضائية بحق 11 أردنيا خططوا لعمليات إرهابية داخل المملكة

● عمان - وكنيستين في محافظتي الزرقاء (23 كلم شمال شرق عمان) والمفرق (70 كلم شمال عمان)، ولكن الأجهزة الأمنية تمكنت من كشف مخططاتهم واعتقالهم في يونيو 2019.

وتحول المشتبه من الشباب الأردني إلى التطرف، متأثرين بخطابات التنظيمات الجهادية المنتشرة في الدول المجاورة، ويرى مراقبون أن عوامل عديدة ساهمت في انحراف الشباب في المملكة إلى هذا الفكر ومنها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

ويشير المراقبون إلى أنه لا يمكن تجاهل وجود بنية متطرفة داخل المملكة تحاول استقطاب هؤلاء الشباب.

وكان نواب في البرلمان الأردني شددوا خلال مناقشات بيان الثقة الذي طرحته حكومة بشر الخصاونة على ضرورة التركيز على الشباب الناشئ بين داعش والجماعة الإسلامية في سوريا والعراق.

وتعرض الأردن لهجمات عدة كان آخرها في محافظة الكرك (118 كلم جنوب عمان) في 19 ديسمبر 2016 أوقع عشرة قتلى بينهم سبعة من رجال الأمن وتبناه تنظيم الدولة الإسلامية.

أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية الأربعة أحكاما بالسجن تراوحت بين خمسة أعوام و15 عاما بحق 11 أردنيا متهمين بالارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية، أدنوا بالتخطيط للقيام بـ"عمليات إرهابية" داخل المملكة.

وحكمت المحكمة في جلستها التي عقدها صباح الأربعاء على المتهم الرئيسي بالسجن 15 عاما وعلى أربعة متهمين بالسجن 12 عاما وثلاثة متهمين بالسجن خمسة أعوام وثلاثة متهمين آخرين فارين من وجه العدالة بالسجن سبعة أعوام.

ووجهت المحكمة إليهم تهمة منها "المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية" و"محاولة الالتحاق بجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية".

وبحسب لائحة الاتهام فإن المتهمين جميعا من "حملة الفكر التكفيري ومن المؤيدين لتنظيم داعش الإرهابي". وتمكن ثلاثة منهم عام 2019 من التوجه إلى أفغانستان للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية لقتال القوات الأميركية وحركة طالبان.

أما الثمانية الآخرين الذين كانوا على تواصل معهم وبسبب عدم تمكنهم من التوجه لأفغانستان فقد خططوا لـ"تنفيذ عمليات عسكرية على الساحة الأردنية نصرة للتنظيم الإرهابي".

وبحسب لائحة الحكم، فقد حدد المتهمون أهدافا عسكرية وأمنية

الإخوان المسلمين الذي خسر في الانتخابات البرلمانية السابقة نحو ثلثي مقاعده مقارنة بانتخابات 2016.

وكانت الحصيلة الحزبية في الانتخابات الأخيرة هزلية في مجملها، وكريست هيمنة العنساءر وذلك يعود إلى اعتبارات عدة بينها القانون الانتخابي الحالي.

وتقول الدوائر إن الحديث عن إصلاح سياسي حقيقي يشترع الباب أمام تشكيل حكومات برلمانية في الأردن بات منته على الأقل على المدى المتوسط، وهذا الوضع يخدم بالضرورة أصحاب القرار في المملكة، الذين لا يريدون أي إرباكات في ظل وضع داخلي وإقليمي ودولي مازوم.

ويواجه الأردن أزمة اقتصادية مستفحلة فاقها تفشي وباء كورونا، ومن مظاهرها ارتفاع نسبة المديونية التي تخطت عتبة 111 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة نهاية العام المنقضي، وسط تصريحات حكومية بتوجهه لاقتراض نحو 9 مليارات دولار خلال السنة الجارية.

وعلى الصعيد الإقليمي هناك حالة من الضبابية حيال السياسات التي ستتبنها إدارة جو بايدن، وإن كانت عمان تأمل في أن تأتي رياحها بما يتوافق مع مصالحها، لاسيما وأنها تربطها علاقة متينة بالديمقراطيين.

ويرى مراقبون أن كل العوامل تجعل من أي حديث عن إصلاح سياسي فعلي ليس مطروحا، وأن أقصى ما سيحقق هو البحث في قانون انتخابي جديد لكن ليس من المتوقع أن يكون "ثوريا".

وبلغت المراقبون إلى أن الاختيار الفعلي لحكومة بشر الخصاونة ينطلق الآن، مشددين على أنه لم يكن منتظرا أن يجري التصويت ضدها في مجلس النواب رغم كل الحديث عن أنه مجلس مختلف عن سابقه.

والاستماع لمعاتهم، داعية إلى المضي قدما في الإصلاح السياسي، ومكافحة الفساد، واستحداث الآليات الجديدة لتشغيل العاطلين عن العمل، والتخفيف من الفقر والبطالة.

● هائل عياش
الإصلاح السياسي
أصبح مجرد فقرة في
خطاب الثقة

وتقول دوائر سياسية أردنية إن مطالبات النواب بالإصلاح السياسي لا يخرج بالنسبة إلى الكثيرين منهم عن كونه محاولة لشد الأنظار في ظل قناعتهم بأن هذا السلف مجرّد إلى حين. لاسيما في ظل الأوضاع التي تشهدها المملكة.

وهم بذلك ينسجون على منوال الحكومة التي لا تستطيع إسقاط هذه الجزئية في بيانها رغم علمها بأن الإصلاح السياسي ليس من ضمن أولوياتها خلال المرحلة الحالية على الأقل، حيث تفرض أزمة جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية نفسها بقوة على أجندة العمل الوزاري.

ومسألة الإصلاح السياسي تعد مطلباً أساسياً للقوى السياسية على مدار السنوات الماضية، لكن لم يجد طريقه إلى التنفيذ في ظل ما بدا غيابيا لإرادة حقيقية للسير في هذا المسار، لاسيما في علاقة بالحكومات البرلمانية.

وتشير الدوائر السياسية إلى أن تشكيل حكومات برلمانية يحتاج لوجود قوى حزبية قوية وهو ما ليس متوفرا في الأردن، حيث تواجه الأحزاب القومية واليسارية حالة من الضعف والترهل وتكاد تكون غائبة عن المشهد.

والامر نفسه بات ينطبق على الإسلاميين، خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة

● عمان - حصلت الحكومة الأردنية مساء الأربعاء على ثقة مريحة في مجلس النواب الأردني، بعد أيام من مناقشات لم تخل من مشاحنات وانتقادات، دفعت البعض للاعتقاد لوهلة أن فرص إسقاطها واردة.

وكانت التدخلات أقرب للاستعراض. وركزت على جملة من القضايا من بينها الإصلاح السياسي والاقتصادي المتعثر، وتراجع سقف الحريات العامة.

وحرص النواب الذين يعد معظمهم مستجدا على العمل النيابي، على إبراز قدراتهم الخطابية في إخراج الحكومة. حيث وصف العديد منهم بيان الثقة بالإنشائي والمكرر لبيانات الحكومات السابقة لاسيما في علاقة بالجزء المتعلق بالإصلاح السياسي، قبل أن يجري منحها الثقة بغالبية 88 من مجمل 130 صوتا.

وقال النائب هائل عياش "سلام على الإصلاح السياسي، الذي أصبح مجرد فقرة في خطاب الثقة، دون إرادة حقيقية للإصلاح في ظل قوانين مشوهة، خصوصا قانون الانتخاب".



لكل مرحلة أولوياتها